



تفيد الادارة العامة للمعلومات بأن شركة سامكو الوطنية للتشييد ليس عليها أي محملات بخلاف السيارة ، وعدد (٣) عمال بعملية اعمال تطوير وازدواج وصلة سور ميناء دمياط باستخدام الرصف الخرساني في المسافة من مزلقان السكة الحديد حتى بوابة الصدر لميناء دمياط بطول ٢,٥ كم .
عقد رقم (١٢١٣/٢٠٢١/٢٠٢٢).

التوقيع (حمدى)

مهندس / محمد صابر الباجوري

مدير عام الادارة العامة للمعلومات



التوقيع (أمل حمدى)

مهندسة / أمل حمدي

قطاع بحوث الطرق



وزارة النقل
المهيئة العامة للطرق والجسور
رئيس مجلس إدارة

أمر إسناد

السيد المهندس / رئيس مجلس إدارة
"شركة سامكو الوطنية للتشييد"

تحية طيبة وبعد ،،

نتشرف بان نرسل رفق هذا نسخة من العقد رقم (١٢١٣/٢٠٢١/٢٠٢٢) نموذج في ٦/١٣ بمبلغ ٤٠.٢٤٠.٠٠٠ مليون جنيه (فقط وقدره أربعون مليون ومائتان إثنان وأربعون ألف جنيه لا غير) والموقع بين الشركة والهيئة بشأن قيام الشركة بعملية مشروع تنفيذ أعمال تطوير وازدواج وصلة سور ميناء دمياط باستخدام الرصف الخرساني في المسافة من مزلقان السكة الحديد حتى بوابة الصادر لميناء دمياط بطول ٢.٥ كم "بالأمر المباشر" على أن يتم التنفيذ طبقاً لشروط ومواصفات الهيئة الخاصة بهذه العملية هذا وستتوالى "المنطقة الثانية - القناة وسيناء" الإشراف على التنفيذ وتجهيز

وتسليم الموقع للشركة فوراً

وتقضوا بقبول فائق الاحترام ،،

التوقيع (

عميد / أبو بكر احمد حسن عساف
رئيس الإدارة المركزية
للشئون المالية والإدارية



(الشروط الخاصة)

حصة : أعمال تطوير وازدواج وصلة سور ميناء دمياط بشارع ٤٠ - ستحتم ابرصف الخرساني في المسافة من مزلقان المكمة الحديد حتى بوابة الصالار - مسافة تسلية - القنال وسيانه)

تم حصول المهندسون التنفيذ والمواد والمحاسن على الدوائر التربوية المناسبة لتخديصهم في مركز التدريب التابع للهيئة العامة للطرق والجسور
يحدد المهندس الحد الأدنى بموافقة المدلك ويفصل العمل البرنامج الزمني
يحق للهيئة خصم مبلغ ١٠٠٠ جنيه (ألف جنيه فقط لا غير) يوميا في حال عدم توافر مدير
المشروع بدون عذر يقبله المهندس ومبلاع ٥٠٠ جنيه (خمسةمائة جنيه فقط لا غير) يوميا كقيمة
متواسطة في حال عدم توافر أي من باقى فريق العمل ولا يتعفي تلك الخصومات المقاييس من التزاماته
المقررة بموجب العقد في حال تأخره عن تنفيذ الأعمال

ملحق رقم (٢)

يلتزم الطرف الثاني بتوريد التالي :

١- توريد عدد (٣) ثلاثة عمل طوال مدة المشروع بأعمار تتراوح من ٢٠ إلى ٤٠ سنة و توقع غرامه قدرها

(١٥٠٠) خمسة عشر ألف جنيه شهرياً عن كل عامل

